متابعات

أنطوان شلحت*

فلسطين في برنامج نتنياهو

(*) بعد مراوغات ومناورات كثيرة أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، برنامجه السياسي المستجد لـ "تسوية" النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وقد جاء ذلك في إطار ما بات يعرف باسم "خطاب جامعة بار إيلان"، والذي ألقاه في هذه الجامعة في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩.

فما الذي حمله هذا البرنامج؟ وما هي دلالاته بالنسبة لصاحبه ولحزب الليكود، باعتباره الحزب اليميني الأكبر في إسرائيل، وبالنسبة للحكومة اليمينية الحالية؟ وما الذي في إمكاننا أن نستشرفه، بناء على هذا البرنامج، فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية إزاء النزاع وإزاء الشعب الفلسطيني عمومًا؟.

إن ما يتعيّن قوله، بادئ ذي بدء، هو أن هذا البرنامج والخطاب عمومًا كانا، في أقصى حدّ، بمثابة ردّ مدروس بتؤدة على قيام الإدارة الأميركية الجديدة، برئاسة باراك أوباما، بمطالبة الحكومة الإسرائيلية الحالية أن تقبل "مقاربة الدولتين"، وأن تقوم بتجميد أعمال البناء في المستوطنات على نحو مطلق. وتؤكد لهجة الخطاب من ألفه إلى يائه وطريقة تسلسل وقائعه أنه مُوجّه أساسًا، بل وحصريًا، إلى هذه الإدارة. فقد تجاهل نتنياهو الطرف الفلسطيني بصورة تكاد تكون تامة، وفي حين اختار أن ينوّه بمعاهدتي السلام اللتين وقعت إسرائيل عليهما مع كل من مصر والأردن، بوصفهما نموذجين مقبولين عليه للتسوية المتوخاة إسرائيليًا مع "الطرف العربي"، فإنه لم ينبس ببنت شفة فيما يخصّ الاتفاقات أو التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية السابقة، لئلا يتم تأويل ذلك بأنه يشفّ عن تسليمه بها. وقد صدق من رأى أنه علاوة على الأهمية الكامنة في التركيز على ما قاله نتنياهو في سياق الخطاب، إلا أنّ التركيز في الوقت نفسه على ما لم يقله

* محرر "المشهد الإسرائيلي" في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".

لا يبدو أقل أهمية.

وحتى من قبل أن يلقي خطابه هذا، ولكن في غمرة الجدل المتميّز بقدر من الحدّة، والذي اندلع مع إدارة أوباما، فيما يتعلق بجوهر التحركات السياسية المطلوبة من الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة، لمح المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس"، ألوف بن، إلى أنه لا بُدّ وأن يتفتق ذهن نتنياهو في نهاية المطاف عن "معادلة سحرية" تجنّبه الصدام القاسي مع واشنطن، وتنقل الكرة من ملعبه إلى ملاعب أخرى.

ولدى العودة إلى ما كتبه بن في هذا الصدد، في اليوم نفسه الذي ألقى الرئيس أوباما فيه خطابه الموجّه إلى العالمين العربي والإسلامي في جامعة القاهرة (الرابع من حزيران ٢٠٠٩)، نطالع ما يلي: "يبدو أن نتنياهو سيبذل كل ما في وسعه من أجل أن يتهرّب من المواجهة [مع الإدارة الأميركية]، ولذا فسيكون مضطرًا إلى التنازل عن معارضته فكرة الدولة الفلسطينية وإلى تقديم بعض الإنجازات الميدانية إلى أوباما. وعندها سيأمل أن يقوم الرفض العربي بتجميد العملية السياسية، وبذا يوفر على نفسه عناء مناقشة المسائل الأكثر صعوبة المتعلقة بتفكيك مستوطنات وبالقدس واللاجئين".

وفي وقت لاحق عاد هذا المحلل السياسي نفسه وأشار، لدى تطرقه تحديدًا إلى موقف نتنياهو المستجد من "التسوية" السياسية، إلى كون هذا الأخير يتبنى بإزاء التفاهمات الإسرائيلية- الفلسطينية الأخيرة [وبالذات خلال اللقاءات التي عقدت بين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، والرئيس الفلسطيني محمود عباس] نظرة لا تنطوي على قبول لها وإنما على كونها دليلاً قاطعًا آخر يثبت انعدام وجود طرف فلسطيني شريك لها بل وشريك لعملية التسوية برمتها، كما هي الحال منذ فشل محادثات كامب ديفيد وطابا في العام ٢٠٠٠ ومطلع العام ٢٠٠١ (صحيفة "هآرتس"، ١٥ تموز ٢٠٠٩). وعلى ما يبدو فسيواصل نتنياهو التمسك بهذه النظرة للتهرب من معضلة تجميد الاستيطان ولتفريغ حملة الضغط الأميركية والعالمية، التي يتعرّض لها، من أية "لدغة" قد تمسّ سياسته العامة أو تطيح بائتلافه اليمينيّ.

على الرغم من ذلك لا يزال يحلو للمعلقين والمحللين في إسرائيل أن يؤكدوا، في شبه إجماع، منذ تحرير الخطاب، أن نتنياهو قبل "مقاربة الدولتين"، وهذا القبول يعني في العمق الموافقة على "مبدأ التقسيم".

وإزاء هذا لا بُدّ لنا من رؤية أن الخطاب نفسه قد حمل "جديدًا" في مواقف نتنياهو التقليدية، بصرف النظر عن جوهر النتائج التي يمكن تعويلها على ذلك.

إن الجديد المقصود بـ "حكم القيمة" هذا يندرج في إطار عنوانين رئيسيين:

- الأول- الإقرار بأن "السلام الاقتصادي" ليس بديلاً لـ "السلام السياسي" مع الشعب الفلسطيني. ومن المعروف أن البرنامج السياسي- الأمني العريض الذي طرحه نتنياهو بشأن مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، والذي خاض على أساسه الانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط ٢٠٠٩ وفاز فيها، قد أكد أن "المفاوضات الحالية [قبل الحرب على غزة] والتي بدأت منذ مؤتمر أنابوليس [في تشرين الثاني ٢٠٠٧] وتركزت في تحقيق اتفاق دائم بصورة مباشرة، تخطئ الهدف المطلوب". وأعرب عن اعتقاده أن الفلسطينيين "غير مستعدين في الوقت الحالي لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع. ولا يوجد أي دليل على أن الفلسطينيين سيستجيبون، الآن، ولو للحد الأدنى من المطالب، التي سيطرحها أي زعيم إسرائيلي مسؤول. وقد رفض الفلسطينيون بشدة اقتراحا للتسوية قبل ثمانية أعوام [أي خلال مفاوضات كامب ديفيد العام ٢٠٠٠]، ولا يوجد دليل على أن مواقفهم إزاء قضايا الحل الدائم أصبحت معتدلة أكثر. بل على العكس، فقد أصبحت مواقفهم متصلبة أكثر أمام حكومة إسرائيلية ضعيفة". وبدلا من ذلك اقترح نتنياهو أن "تركز إسرائيل جهودها في تحسين [مستوى] حياة الشعب الفلسطيني اليومية". وقال إنه "ينبغي، بصورة خاصة، مساعدة الفلسطينيين في تطوير اقتصادهم بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواء تزداد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية. وستعمل حكومة برئاسة الليكود بصورة فورية من أجل تغيير الأوضاع الميدانية" [وهو ما اصطلح على تسميته بـ "السلام الاقتصادي"].
- الثاني- الموافقة على "مبدأ التقسيم" من خلال قبول

"مقاربة الدولتين". إن ذلك يعني، أو من المفترض أن يعني، أن اليمين الإسرائيلي، الذي يمثل حزب الليكود عليه، لا يملك بديلا لائقًا وممكنا لحل الدولتين. وفي الوسع أن نضيف أن هذا البرنامج السياسي هو برنامج حزب كديما، وهو حزب منسول في معظمه من اليمين الإسرائيلي ومن حزب الليكود على وجه التحديد. بل كان ثمة من أشار إلى أن نتنياهو قد "سرق" خطاب رئيسة كديما في الوقت الحالي ووزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، لا سيما وأنها تؤكد دائمًا على مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل، وعلى ضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح، وتعارض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذه هي بكيفية ما الأركان نفسها التي وردت في برنامج نتنياهو.

واستنتج بعض آخر من ذلك ما يلي:

أولاً- أن نتنياهو سحب البساط من تحت قدمي ليفني وأصبح وريث رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون.

ثانيًا- أن نتنياهو أصبح، منذ خطاب بار إيلان فصاعدًا، هو الوسط في إسرائيل، من حيث مفهومه العام الساعي إلى تقليص رقعة الاحتلال من دون أن يعرّض أمن إسرائيل للخطر.

لكن ثمة فارق بين نتنياهو وشارون حتى على مستوى هذه المقارنة، ويتجسد في أن تبنيه المفهوم السالف لم يؤد إلى حملة هجوم عليه كما الحملة، التي كانت من نصيب شارون، وخصوصًا من طرف اليمين الاستيطاني. بل إنه غداة إلقاء نتنياهو خطابه لوحظ، على صلة بما تقدّم كله، أنه حتى بعض الأوساط اليمينية، التي ترفض "مبدأ التقسيم" جملة وتفصيلاً، حرصت على توكيد أن ثمة أسبابًا وجيهة كثيرة تستدعي عدم الخشية من قبول زعيم الحزب اليميني الإسرائيلي الأكبر في إسرائيل "حل الدولتين".

مهما تكن هذه الأسباب فإن اثنين منها يعتبران الأكثر جوهرية ووقعًا:

- **الأول**- أن الشروط المسبقة التي وضعها لقيام دولة فلسطينية، وفي مقدمها تجريدها من السلاح ومظاهر السيادة الأساسية واعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل، أي اعترافهم بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، والتخلي عن حق العودة، واستمرار بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، أقل ما يقال بشأنها إنها تحوّل تلك الدولة إلى فكرة هزيلة، وتنمّ في العمق عن مسعى إلى عرقلة قيامها. ومن المفيد التنويه هنا بأن كبير المعلقين السياسيين في صحيفة "هآرتس"، يوئيل ماركوس، أكد أنه نما إلى علمه من مصادر حكومية إسرائيلية داخلية مطلعة أنه جرى الاتفاق بين نتنياهو والوزير بنيامين زئيف بيغن على أن يستقيل هذا الأخير من الحكومة، في حال مضيها قدمًا نحو التوصل إلى تسوية [مع الفلسطينيين] تكون مقرونة بتقديم تنازلات في المناطق [المحتلة]. وقال إن النتيجة المطلوب استخلاصها من ذلك هي أنه "ما دام بيغن في صفوف الحكومة فإن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال حقيقية" ("هآرتس"، ١٩ حزيران ٢٠٠٩).
- **الثاني**- أن مجرّد الرفض العربي لهذه المقاربة المشروطة، وهو رفض كانت وقائعه أشبه بالمعلنة، من شأنه أن يسقط الموضوع من جدول الأعمال العام، وربما الأهم من ذلك من شأنه أن يجعل الكرة في نظر الولايات المتحدة والعالم الغربي تنتقل إلى مرمى الطرف العربي أو مرمى الطرف الفلسطيني، حتى من دون أن يكلف هؤلاء جميعًا أنفسهم عناء الخوض في التأثير الهدّام للشروط الإسرائيلية المسبقة على احتمالات قيام الدولة الفلسطينية أصلاً.

ماذا بعد خطاب بار إيلان؟

بطبيعة الحال فإن المشكلة لا تكمن فقط في أن نتنياهو لا ينوي أن يترجم أقواله إلى أفعال أو إلى سياسة عملية، وإنما أيضًا في أنه يتمسك بمسار ثبت، حتى الآن، أنه قد باء بالفشل الذريع.

ويجب أن نشير، عند هذا الحدّ، إلى ما يلي:

- باستثناء قبول "مقاربة الدولتين" على استحياء شديد وتحت وطأة الضغوط الأميركية، كما سلفت الإشارة، فإن خطاب نتنياهو يدل، في الوقت نفسه، على أن مواقفه الأساسية بقيت كما هي عليه، إذ أنه مصرّ على أن يسيطر على جزء كبير من المناطق المحتلة بحجة "رسم حدود يمكن الدفاع عنها"، ويرفض مطلب أوباما بشأن تجميد البناء في المستوطنات بحجة "مقتضيات الحياة الطبيعية"،

ويطالب الفلسطينيين أن يتنازلوا عن أسس حلمهم الوطني في مقابل دولة ذات سيادة محدودة. ومن المعروف أنه لا يوجد شريك فلسطيني أو عربي أو دولي لهذه المواقف. و"في حال إصرار نتنياهو عليها فلن يجلب حلولاً لمشكلات إسرائيل"، كما أكد مقال افتتاحي أنشأته صحيفة "هآرتس" غداة الخطاب.

- إن قبول نتنياهو "مبدأ الدولتين" يعكس تساوقًا مع موقف الأغلبية في صفوف الرأي العام الإسرائيلي في هذا الشأن. وقد أظهرت نتائج أحدث استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أيار ٢٠٠٩، وتناول فيه العديد من المسائل المركزية المطروحة على أجندة الجدل العام في إسرائيل في المجالين السياسي والأمني، وتزامن نشره مع يوم إلقاء الخطاب في بار إيلان، أن استعداد الجمهور اليهودي العريض للموافقة، في إطار تسوية دائمة، على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ازداد بشكل مطرد خلال العقدين الأخيرين، إذ ارتفعت نسبة الموافقين من ٢١ بالمئة في العام ١٩٨٧ إلى ٦١ بالمئة في العام ٢٠٠٦، ثم هبطت إلى ٥٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، وفي الاستطلاع الحالي (أيار ٢٠٠٩) انخفضت نسبة المعبرين عن هذا الموقف إلى ٥٣ بالمئة. مع ذلك فإن نسبة المؤيدين لحل "دولتين لشعبين" ما زالت مرتفعة ومستقرة، إذ أيد هذا الحل في العام ٢٠٠٧ ما نسبته ٦٣ بالمئة من الجمهور اليهودي، وفي الاستطلاع الحالي بلغت نسبة المؤيدين ٦٤ بالمئة. وقال معدو الاستطلاع إن سبب الفوارق يكمن في أن مصطلح "دولة فلسطينية" ما زال "يرعب" فئات معينة في المجتمع الإسرائيلي، بينما تبدو صيغة حل "دولتين لشعبين" مقبولة لدى أغلبية واضحة من الجمهور اليهودي باعتبارها الحل الواقعي الوحيد للنزاع. وبناء على ذلك بالإمكان أن نعتبر هذا القبول لـ "مبدأ الدولتين" بمثابة "مغامرة محسوبة العواقب" أو بمنزلة موقف تمّ استدراج نتنياهو إليه بتأثير من الشارع الإسرائيلي نفسه.
- إن الملاحظة السابقة تعني، من جملة أشياء أخرى، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية يتساوق مع الشارع الإسرائيلي، ولا يقدم على أية خطوة صغيرة في إمكانها أن تؤدي إلى تغيير حقيقي في الوعي الإسرائيلي المفقود. وقد أشار الكاتب الإسرائيلي دافيد غروسمان بحق إلى أن نتنياهو لم يتحدث "باستقامة وشجاعة" - كما تعهد في سياق الخطاب- عن الدور الهدّام للمستوطنات، باعتبارها عقبة أمام السلام. ولم يتوجه إلى المستوطنين بصورة مباشرة كي يقول لهم ما يدركه على نحو جيد، وهو أن خريطة المستوطنات تتناقض مع خريطة السلام، وأن الكثيرين منهم سيضطرون إلى ترك بيوتهم. وكان يتعين عليه أن يقول ذلك لهم. ولو أنه فعل هذا لما كان يخسر نقاطًا في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين، وإنما كان يتيح إمكان تحريك هذه المفاوضات. كما كان يتعين على نتنياهو، في رأي الكاتب ذاته، أن يتطرّق إلى مبادرة السلام العربية، وأن يشير إلى البنود التي توافق إسرائيل عليها، وإلى البنود التي ليس في إمكانها القبول بها. وبينما تحدث نتنياهو عن الوعود والضمانات، التي يجب أن تحصل إسرائيل عليها من الفلسطينيين حتى قبل أن تبدأ المفاوضات معهم، فإنه لم يتحدث عن المخاطر التي يتعين على إسرائيل أن تأخذها على كاهلها إذا ما كانت راغبة في السلام حقًا. وبناء على ذلك كله فإنه لا يقود إسرائيل إلى مستقبل جديد. وينبغي أن نضيف إلى ما يقوله غروسمان أن موضوع تفكيك المستوطنات لا يحظى بتأييد واسع في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، وذلك في تناقض واضح مع التأييد الواسع لـ "حل الدولتين" المشار إليه أعلاه. وفي الاستطلاع الذي أجراه "معهد دراسات الأمن القومي" المذكور جرى أيضا، في سياق تناول مسألة الحلول المرغوب فيها للنزاع، دراسة مدى استعداد الجمهور الإسرائيلي لتأييد استحقاقات الحلول، على غرار تفكيك مستوطنات. ولاحظ معدو الاستطلاع أن المواقف بشأن هذا الموضوع لم تتغير نهائيا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، حيث لا يوجد تقريبا تأييد لإخلاء جميع المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، بما يعني الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧. ففي استطلاع ٢٠٠٧ أيد ١٤ بالمئة فقط إخلاء جميع المستوطنات، وفي الاستطلاع الأخير أيد ذلك ١٥ بالمئة فقط. في المقابل أبدى ٤٣ بالمئة استعدادهم حاليا لـ

"إخلاء المستوطنات الصغيرة والمعزولة فقط"، وهذا في مقابل ٤٥ بالمئة في العام ٢٠٠٧، بينما عارض ٤٢ بالمئة كليا إخلاء مستوطنات "تحت أي ظرف". وتتعلق هذه المعطيات بإخلاء مستوطنات "في إطار تسوية دائمة".

- إن مطلب الاعتراف بحق الشعب اليهودي في إقامة دولة قومية، والذي يعني الاعتراف بوجود قومية يهودية، لم يطرح في السابق شرطًا للسلام لا مع مصر ولا مع الأردن، ويشكل عقبة إضافية. وبحسب ما أكد كاتب إسرائيلي آخر هو أ. ب. يهوشواع: يكفي أن نطلب من الفلسطينيين الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل، التي يعرف الجميع ما هي هويتها الجغرافية والسياسية. ونحن بدورنا نعترف لا بالشعب الفلسطيني، وإنما بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود ١٩٦٧. وأضاف أن ماهية القومية اليهودية هي مسألة معقدة حتى بالنسبة لليهود أنفسهم. كما أن مطالبة الفلسطينيين الاعتراف بوجود قومية يهودية من شأنها أن تعقد أوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

وفي الإجمال العام ليس من المبالغة أن نرى أن الشروط التي رهن نتنياهو قبوله "مقاربة الدولتين" بها، في إثر حملة الضغط الأميركية، تحظى بإجماع إسرائيلي داخلي كبير، ما يعني أيضًا أن هذا الإجماع يشكل ركيزة رئيسة لمواقف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها.

بناء على ذلك فإن استشراف التطورات القادمة يبقى مرهونًا، أساسًا، بمدى جدية الإدارة الأميركية في ممارسة جولة ضغوط أخرى على حكومة نتنياهو. وثمة احتمالات كبيرة بأن يكون خطاب بار إيلان أشبه بسحابة صيف عابرة، على غرار خطابات كثيرة في السابق.

وسوية مع ذلك ربّما ينبغي أن نلتفت إلى أفق آخر، عدا المحور الإسرائيلي- الفلسطيني، وهو أفق محاولة إدارة أوباما ترميم مكانة الولايات المتحدة في الدبلوماسية الشرق أوسطية، التي طاولها مساس كبير على خلفية الحرب في العراق، ونتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، ضمن أشياء أخرى عداها. وفي واقع الأمر فإن بعض المعلقين الإسرائيليين قرأ "نجاح الضغط الأميركي" على نتنياهو بشأن "مقاربة الدولتين" في سياق دلالات أخرى يبقى الحكم على صدقيتها رهنًا بالتطورات اللاحقة. ومن تلك الدلالات أنه بات الآن ثمة ما يبرّر، في نظرة متجددة، المزاعم المكرورة على مدار الأعوام التسعة الفائتة [أي منذ فشل القمة في كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الثانية] ضد الإدارة الأميركية، ومؤداها أنها لا تتدخل بصورة كافية "لفضّ النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني". مع هذا لم يفوت بعضهم التأكيد أن الاختبار الحقيقي لهذه الإدارة لا يزال رهنًا بإصرارها ومثابرتها. أمّا في حال تخلي الإدارة الأميركية عن هذا المسار فسيندرج خطاب بار إيلان في عداد قائمة "الأحداث التاريخية" التي تلاشت من دون أن تبقي أي أثر وراءها. ويسود اعتقاد بأن الخيارين الوحيدين الماثلين في الوقت الحالي هما إمّا قيام أطراف دولية بقيادة الولايات المتحدة بفرض سلام عادل ومستقر، وإمّا اندلاع حرب جديدة ستكون أكثر قسوة ومرارة من الحروب السابقة كلها.